الأبعاد السوسيوثقافية للتنمية في فكر مالك بن نبي

د/ محمد دادي

قسم علم الاجتماع - جامعة ابن خلدون -تيارت- (الجزائر)

mohamed.daddi@univ-tiaret.dz

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الثقافة عند مالك بن نبي، وذلك من خلال كتاباته وأفكاره الاجتماعية والثقافية التي خصصها لموضوع الثقافة وإشكالياتها. وتكمن أهمية الفكر البن نبي في أصالته وتميزه في إطار مشروعه الفكري والإصلاحي، الذي أسماه بـ مشكلات الحضارة، والتي تعتبر الثقافة إحدى ركائزها الأساسية. وقد تم التركيز في هذه الدراسة على جل الأفكار التي بلورها المفكر حول مفهوم الثقافة، والتي عنونها بـ مشكلة الثقافة. كما تم الاعتماد على بعض الدراسات الأخرى التي تناولت الفكر الحضاري والثقافي عند مالك بن نبي. وقد تناولت الدراسة العناصر الرئيسية التي تنبني عليها الثقافة حسب نظرية مالك بن نبي ، وأهم الشروط الواجب توفيرها لخلق وتكوين الثقافة الخاصة بالمجتمعات العربية والإسلامية، والتي ينتمي إليها المجتمع الجزائري. كما تطرقنا إلى أهم المفاهيم التي صاغها المفكر حول الموضوع، ومجمل الحلول التي اقترحها لحل هذه المعضلة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى فهم وتفكيك المقوّمات الأساسية التي يعتمد عليها المشروع الاقتصادي والتنموي عند مالك بن نبي. كما نسعى إلى الوقوف على المصادر المحددة للظاهرة الاقتصادية والتنموية، لا بوصفها عملية اقتصادية بحت، مثلما هي في الفكر الاشتراكي المادي فحسب، ولا مثلما هي جوهرا ثابتا أساسه الربح ومراكمة رأس المال في النظرية الرأسمالية. ومن هنا جاءت

إشكاليتنا على أساس التساؤل حول العوامل المحددة للظاهرة الاقتصادية، وما مدى إمكانية إيجاد تطبيقات للنظرية الاقتصادية لمالك بن نبي في الوقت الراهن. وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للأفكار الاقتصادية لهذا المفكر انطلاقا من كتاباته في هذا المجال. ومن النتائج المتوصل إليها أنه لا يمكن فصل المجال الاقتصادي عن الشروط النفسية والثقافية. وأي تجربة اقتصادية لا يمكن نجاحها إلا من خلال الاستثمار الحقيقي في الإنسان باعتباره فاعلا ومصْدرا لكل ثروة. إضافة إلى أن الخصوصية الاجتماعية والثقافية والتي هي العامل الرئيس لنجاح أو فشل أي مشروع اقتصادي.

مقدمة: يعد مفهوم الثقافة من بين المفاهيم والموضوعات التي نالت اهتمام العديد من الفلاسفة والمفكرين والباحثين الأنثروبولوجين والسوسيولوجين والمهتمين بالشأن الثقافي بشكل عام، ويرجع هذا الاهتمام إلى كون موضوع الثقافة موضوعا متشعبا ومعقدا وواسعا في الآن نفسه. كما أن موضوع الثقافة لم يلقى إجماعا من طرف الباحثين والدارسين، ويعود الاختلاف في تحديد مفهوم الثقافة إلى الاختلاف في الزوايا التي يتم منها تناوله، وإلى التنوع والتعدد في الحقول المعرفية التي تتخذ من هذا الأخير موضوعا للدراسة والبحث.

ومما يؤكد هذا الاختلاف في تحديد مفهوم الثقافة، والذي يصل إلى درجة التبّاين في بعض الأحيان هو اعتماد المنظمة العالمية للعلوم والتربية والثقافة والفنون UNESCO لـ 160 تعريفا للثقافة. فإذا كان الأنثروبولوجي يعرفها بأنها هي ذلك الكل المركب الذي يشمل مجموع القيم والعادات والتقاليد والأعراف والدين والآداب... والتي تمّيز مجتمع عن آخر، فهي مجموع السلوكيات الفنية والعلمية والأذوق الجمالية والتعبيرية الراقية والمدنية والحضارية التي يختص بها مجتمع من المجتمعات. كما أن التنوع في التعريفات يخضع إلى التبّاين في الرؤى الإيديولوجية والتمايز في المرجعيات الفكرية.

ويعتبر مالك بن نبي من أبرز المفكرين العرب والمسلمين الذين أولو اهتماما كبيرا وخاصا لمفهوم الثقافة، حيث خصص له العديد من الكتابات والمحاضرات، إذ يعد كتابه "مشكلة الثقافة" أبرزها ناهيك عن المقالات الأخرى التي خصصها لذات الموضوع في إطار مشروعه الكبير الذي اسماه بـ "مشكلات الحضارة". ومن هنا جاء طرح مالك بن نبي حول موضوع الثقافة طرحا مختلفا تماما عن الطروحات الغربية الأخرى، لذلك عند تناوله لهذا الموضوع اسماه بـ" مشكلة الثقافة"، والمقصود بذلك هو مفهوم الثقافة في العالم الإسلامي عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة.

في حين يعتبر النشاط الاقتصادي من بين أقدم النشاطات التي عرفها الإنسان عبر مراحل التاريخ، ويرجع ذلك إلى أهميته بالنسبة لحياة الأفراد والجماعات، فقد انتقلت المجتمعات البشرية من حرفة الرعي بعد استئناس الحيوانات إلى مهنة الزراعة ثم الصناعة وصولا إلى عصر التكنولوجيات الحديثة ومجتمع المعرفة. فالملاحظ أن مفهوم الاقتصاد قد عرف الكثير من التغيرات تِبعا للتحولات التي عرفتها المجتمعات البشرية، فبعدما كان نشاطا منزليا بسيطا، ثم اقتصادا تقليديا وكلاسيكيا، ليعرف طفرة

كبيرة وتحولا جذريا مع ما سمي بعصر الأنوار وظهور الثورة الصناعية أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر.

فالثورة الصناعية ما هي إلا نتيجة من النتائج المباشرة للثورة العلمية، هذه الأخيرة بدورها تعتبر ثمرة من ثمار عصر الأنوار الذي عرفته أوروبا في القرن الثامن عشر. وتبعا لذلك أخذ مفهوم الاقتصاد أبعادا أكبر بكثير مما كان عليه قبل ذلك، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من المفكرين والمنظرين الاقتصاديين من أبرزهم (آدم سميث) و (ريكاردو) واللّذان يعتبران من أشهر منظري الليبرالية والرأسمالية كتوجه ونظام اقتصادي تحت شعار : دعه يعمل، دعه يمر . وكرد فعل على ذلك ظهر الفكر الماركسي ممثلا للإيديولوجية الشيوعية ومنظرا للتوجه الاقتصادي الاشتراكي. ومما يجب التذكير به هنا، هو أنه على الرغم من أن التيارين (الليبرالي-الرأسمالي والماركسي- الاشتراكي) ينتميان إلى نفس الفكر الغربي، غير أنهما اختلفا اختلافا عميقا، ومصدر هذا الاختلاف حتى وإن كان يغلب عليه الطابع الإيديولوجي إلا أن في الواقع أصله اقتصادي.

وفي خضم هذه التحولات التي عرفها العالم الغربي عموما وأوروبا على وجه الخصوص، كان هناك عالمَا إسلاميا غائبا عن مسرح الأحداث، هذا الغياب الذي يرجع إلى عدة قرون نتيجة لعدة عوامل تاريخية وحضارية وثقافية يتعذر حصرها في هذا المقال، إضافة إلى حملة الاستعمار التي تعرض لها من قِبَل الدول الأوروبية نتيجة التوسع والبحث عن المواد الأوّلية وعن الأسواق الخارجية. هذا ما حالَ دون مشاركة العالَم الإسلامي في صناعة هذا النظام بقطبيه (الرأسمالي والاشتراكي) على الرغم من بعض المحاولات التي قام بها الإصلاحيين في عصر النهضة العربية الإسلامية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ومن أبرز وأهم المفكرين المسلمين المعاصرين الذين حاولوا أن يفهموا مصدر هذا التخلف الحضاري والتدهور الاقتصادي الذي يعيشه العالَم الإسلامي، المفكر الجزائري (مالك بن نبي)، هذا المفكر الذي تنّاول موضوع الاقتصاد بالدراسة والتحليل، كما حاول إيجاد طريق ثالث يتجاوز التنظير الرأسمالي والإيديولوجيا الشيوعية معا، وذلك بإعطائه لمفهوم الاقتصاد أبعادا أخرى لم ترِد في فكر المدرستين الغربيتين. غير أنه من غير الممكن فهم الظاهرة الاقتصادية في فكر بن نبي دون ربطها بالمجالات الأخرى، إذ لا يمكن فصل المجال الاقتصادي عن شرطه النفسي، ولا عن بنيته الاجتماعية، وأنساقه الثقافية ومضمونه الأخلاقي، ولا عن سياقه التاريخي وبعده الحضاري. فالظاهرة الاقتصادية عند مالك بن نبي مشروطة بكل هذه الشروط مجتمعة، ولا يمكن فهمها إلا من خلال إطارها الكلي ومن ضمنه. ينطلق مالك بن نبي من نقده للنظرية الاقتصادية الرأسمالية المتمركزة حول حرية الفرد اللّامشروطة في الامتلاك والإنتاج والاستهلاك، مثلما ينقد الفكر الاقتصادي الاشتراكي المؤسَس على أولوية الجماعة على حساب الأفراد. وإذ يرى بن نبي أنه وعلى الرغم من اختلاف النظريتين الاقتصاديتين إلا أنهما يشتركان في تركيزهما على الجانب المادي للاقتصاد وإهمالهما للبعد الإنساني والأخلاقي.

ومن هنا يمكننا طرح التساؤلات التالية: فما هو مفهوم الثقافة عند مالك بن نبي؟ وما هي الشروط الواجب توفيرها لإنشاء وتأسيس ثقافة خاصة بالمجتمعات العربية والإسلامية والتي يعتبر المجتمع الجزائري جزءا منها؟ وما هي العناصر الضرورية والرئيسية التي يتوجب على المجتمع اعتمادها لتكوين ثقافة حية ومتحركة وفعالة، كي تصونه وتضمن بقائه، مثلما تمده بالوسائل والإمكانيات اللازمة للولوج إلى عالم الحضارة ومن ثم إلى صناعة التاريخ؟ وما هي التجارب الاقتصادية التي نَهَلَ منها مالك بن نبي وبلوَر أفكاره من خلالها؟ وما هو الخيار الاقتصادي البديل الذي يطرحه بن نبي وخاصة بالنسبة للدول الإسلامية تجاوزا للخيارات الاقتصادية الموجودة؟ وما هي الحلول والمقترحات التي يقدمها في هذا الشأن؟

2- تبيئة مفهوم الثقافة والنقد المزدوج للمفهوم الليبرالي والاشتراكي:

لقد تناول مالك بن نبي موضوع الثقافة في كتابه "مشكلة الثقافة" من منظور مختلف عن الفكر الغربي الليبرالي، وعن الفكر الماركسي الاشتراكي، وقد كان مدفوعا بقضايا وهموم مجتمعه ومنقادا بشعور من يبحث عن ضالة. ولذلك يرى بأن المدرسة الغربية بقيت وفية لتقاليد عصر النهضة، وهي ترى بأن الثقافة هي ثمرة الفكر، أي ثمرة الإنسان. فالثقافة وجدت على مستوى التجربة أولا ثم أوردت لها التسمية فيما بعد في أوروبا في عصر النهضة.

في حين أن المدرسة الماركسية ترى بأن الثقافة في جوهرها ثمرة المجتمع.[1] ومن هنا يبدأ بن نبي في التأسيس لمفهومه الجديد للثقافة، هذا المفهوم الذي أراد أن يجعل له تعريفا خاصا بالمجتمعات العربية والإسلامية عموما، وللمجتمع الجزائري على وجه الخصوص، ويرجع ذلك إلى الاختلاف في البيئات الاجتماعية والثقافية والحضارية لكلا المجتمعين. وبتعبير آخر اجتهد بن نبي لتبيئة مفهوم الثقافة وفق خصوصيات المجتمع الجزائري والمجتمعات العربية والإسلامية الأخرى.

فالثقافة في الغرب مشكلتها ذات علاقة وظيفية بالإنسان (فلسفة الإنسان). وفي البلاد الاشتراكية ، حيث يطبع تفكير ماركس كل القيم، فهي (فلسفة المجتمع).[2] فهذا الاختلاف راجع إلى التبّاين الإيديولوجي والتمايز الثقافي والحضاري ما بين البلدان والمجتمعات، فإذا كان مفهوم الثقافة في الغرب يركز على الإنسان-الفرد، فهذا راجع للأفكار والإيديولوجيا الليبرالية التي تمثلها، فإن مفهوم الثقافة في البلدان الاشتراكية نابع بدوره من الأفكار والإيديولوجيا الماركسية والاشتراكية.

ولذلك فـ "تعريف الثقافة يحمل بين دفتيه فلسفة الإنسان وفلسفة الجماعة، أي مقومات الإنسان ومقومات المجتمع مع أخذنا في الاعتبار ضرورة انسجام هذه المقومات جميعا في كيان واحد، تحدثه عملية التركيب التي تجريها الشرارة الروحية، عندما يؤذن فجر إحدى الحضارات".[3] أي أنه لا يمكن حصر الثقافة في فلسفة الإنسان وحده على حساب الجماعة، كما لا يمكن اقتصارها على المجتمع مقابل تقييد حرية الفرد.

---

[1] مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، 1984ترجمة عبد الصبور شاهين، الطبعة الرابعة، دار الفكر، دمشق-سوريا، ص29

[2] المرجع نفسه، ص73

[3] المرجع نفسه، ص74

ويواصل بن نبي نقده للمفهوم الليبرالي الغربي للثقافة، ومن ثَم التأسيس لمفهومه الجديد للثقافة، وذلك من خلال رفضه للفلسفات الغربية التي تجعل من الأشياء مصادرا للأفكار. إذ يقول بـ "أن الشيء لدى (أوجبران) هو الذي يخلق الفكرة؛ وبناء عليه يكفي أن نتصور زوال الأشياء كي تنهار الثقافة كأنها بناء قُوِض أساسه".[1]

ومن هذا المنطلق فإن أي حضارة لا يمكن أن تبيع دفعة واحدة كل الأشياء التي تنتجها، وكل ما تحتويه هاته الأشياء. أي أنها لا يمكن أن تبيعنا روحها وأفكارها وثرواتها الذاتية، وأذواقها، هذا الحشد من الأفكار والمعاني التي لا تلمسها الأنامل. والتي توجد في الكتب أو المؤسسات، ولكن بدونها تصبح كل الأشياء التي تبيعنا إياها فارغة، دون روح، وبلا هدف.[2] وبتعبير آخر لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الأشياء والمنتجات المادية عن الثقافة التي أنتجتها، وإلا أصبحت مجرد جسد بلا روح، وهذا ما يجعل من الثقافة كلا متكاملا يجمع بين الشيء والفكرة، وبين المادي والمعنوي.

وبناء على ذلك يبدأ بن نبي تحديده لمفهوم الثقافة انطلاقا من البيئة العربية والإسلامية والتي من ضمنها المجتمع الجزائري، حيث يقول "يبدو أن كلمة (ثقافة) لم تكتسب بعد قوة التحديد الضرورية لتصبح علما على مفهوم معين. وهذا هو ما يفسر لنا أنها بحاجة دائما إلى كلمة أجنبية، تقرن بها لتحديد ما يراد منها في الكتب التي تتصدى لهذا الموضوع، أو بعبارة أخرى إنها كلمة لا تزال في اللغة العربية تحتاج إلى عكاز أجنبي مثل كلمة culture كي تنتشر.[3] أي أن كلمة ثقافة في اللغة العربية لا يوجد لها مقابل في واقع المجتمعات العربية، وإنما معناها في اللغة العربية ليس هو المعنى الذي يُراد لها أن تكون عليه.

ولذلك يرى مالك بن نبي أن مشكلة الثقافة قد تطرح علينا في صيغ عدة، تتطلب كل منها إجابة خاصة، فهي يمكن أن تشكل أحد اهتمامات السوسيولوجيا عندما تطرح في صيغة الكيفية التي تتكون بها ثقافة معينة؟ ويمكن أن تشغل بال الناقد الأدبي، أو المهتم بالفلكلور عندما تطرح بصيغة استفهامية حول الصورة التي يمكن أن تبرز بها ثقافة ما؟ لكن هذه الأوضاع كلها وإن كان البحث فيها يكتسي أهمية وقيمة نظرية عالية، إلا أن أوضاع التخلف تفرض علينا أن نطرح مشكلة الثقافة لا في نطاق المجردات كالمسرح والفنون الجميلة ... ولكن في نطاق نشاطاتنا اليومية حيث تدور حياة الأفراد، أي في نطاق الحقائق المحسوسة للتخلف كالبطالة والأمية.[4]

وبناء على ذلك يرى مالك بن نبي أن أي استعارة لمفهوم الثقافة وتعريفها إذا لم يكن مستمدا من الواقع الاجتماعي الذي تمثله تلك الثقافة فإنه سيفشل وذلك لافتقاده العنصر الضمني المتعلق بالإطار

---

[1] المرجع نفسه، ص35

[2] مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق-سوريا، 1986، ص43

[3] مالك بن نبي، مشكلة. الثقافة، مرجع سابق، ص25

[4] نورة خالد السعد، التغير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي، الطبعة الأولى، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة-العربية السعودية، ص216

النفسي والاجتماعي للمجتمع الأصلي.[1] وبذلك فنوع الثقافة يتحدد في كل شعب تبعا لحتمية منبعثة من نفسيته.[2]

وتبعا لذلك يضيف أنه بدلا من أن نواجه المشكلة في صورتها الاجتماعية بأن نتساءل: كيف ينقل المجتمع تراثه إلى الفرد؟ ينبغي أن نتناولها في صورتها النفسية بأن نتساءل: كيف ينتقي الفرد المقاييس الذاتية التي تحدد انتمائه إلى نمط ثقافة معينة، وبالتالي تحدد سلوكه؟[3] . أي أنه يتوجب أولا التركيز على نفسية الفرد على الرغم من كونه فاعلا اجتماعيا، غير أنه لا يمكن أن ننكر أنه كائنا نفسيا في المقام الأول.

ومن هذا المنطلق فالثقافة هي تلك الكتلة نفسها، بما تتضمنه من عادات متجانسة وعبقريات متقاربة، وتقاليد متكاملة وأذواق متناسبة، وعواطف متشابهة. وبعبارة جامعة: هي كل ما يعطي الحضارة سمتها الخاصة. ويحدد قطبيها: من عقلية ابن خلدون وروحانية الغزالي. أو عقلية ديكارت وروحانية جان دارك. هذا هو معنى الثقافة في التاريخ.[4]

وباعتبار بن نبي مفكرا مصلحا قبل أن يكون فيلسوفا متأملا أو سوسيولوجيا منظرا، فقد وضع محددان للثقافة أولهما سلبي وثانيهما إيجابي، حيث يعمل الأول على القطيعة مع رواسب الماضي، في حين أن التحديد الثاني يقتض الوصل والربط مع المستقبل. "المقصود بالتحديد الإيجابي هو تحديد محتوى الثقافة من العناصر الجوهرية الضرورية التي تدعم الدور التغييري للثقافة وتحويلها من ثقافة مجتمع بدائي، إلى ثقافة تربوية خاصة بالمجتمع التاريخي المتحرك، وبالتالي يتأكد الجانب التطبيقي منها كنظرية في السلوك وليس كنظرية في المعرفة".[5] ويرجع ذلك إلى كون مالك بن نبي قد نظر إلى الثقافة من خلال علاقتها بالحضارة، ووظيفتها في التغيير الاجتماعي.

3- الفرق بين الثقافة والتعليم:

من المجالات التي تعرف التبّاسا وخلطا لدى الكثير من الناس، مجالي الثقافة والتعليم، حيث يربط الكثيرون بين هذين المجالين ربطا تعسفيا ومضطردا، أين تصبح العلاقة بينهما علاقة ضرورية وشرطية ومتلازمة، أي إذا غاب التعليم غابت معه الثقافة، والعكس صحيح، غير أن الشواهد تؤكد بأنه ليس بالضرورة أن العلاقة بين الثقافة والتعليم علاقة شرطية ومتلازمة، وهذا لا ينفي عليها صفة التكامل.

ولذلك يحذر بن نبي من هذا الخلط حين يقول بأن "التحديد المزدوج للثقافة لا أثر له إلا إذا زال ذلك الخلط الخطير الشائع في العالم الإسلامي، بين ما تفيده كلمتا (ثقافة) و(علم).[6] ويضيف قائلا بـ" أن السلوك الاجتماعي للفرد خاضع لأشياء أعم من المعرفة، وأوثق صلة بالشخصية، منهم، بجمع

---

[1] المرجع نفسه، ص55

[2] مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، مرجع سابق، ص119

[3] المرجع نفسه، ص54

[4] مالك بن نبي، شروط النهضة، مرجع سابق، ص86

[5] نورة خالد السعد، مرجع سابق، ص162

[6] مالك بن نبي، شروط النهضة، مرجع سابق، ص82

المعلومات، وهذه هي الثقافة.[1] ومما يؤكد بأن الثقافة أوسع وأشمل من التعليم، هو وجود الثقافة حتى عند الجماعات الغابرة في القدم، والمجتمعات التي كانت تسمى (البدائية)، إذ وعلى الرغم من عدم امتلاكها للنظم التعليمية، إلا أن هذا لم يمنعها من اكتساب ثقافات خاصة بها.

فـ"الثقافة ليست علما يتعلمه الإنسان، بل هي محيط يحيط به، وإطار يتحرك داخله، يغذي الحضارة في أحشائه، وتتشكل فيه كل جزئية من جزئياته، تبعا للغاية العليا التي رسمها المجتمع لنفسه، بما في ذلك العالم والإمام والفنان والحداد والراعي، وهكذا يتركب التاريخ".[2] ومن هذا المنطلق يبرز مالك بن نبي الفرق بين الثقافة والتعليم، فالتماثل أو الاختلاف في السلوك ناتج عن الثقافة لا التعليم حيث تعتبر هذه الأخيرة المجال الفسيح الذي يزود الفرد بمقومات الحضارة.

وبناء على ذلك "فليست الثقافة سوى تعلم الحضارة، أي استخدام الملّكات الضميرية والعقلية في عالم الأشخاص. أما العلم فما هو سوى بعض نتائج الحضارة، أي أنه مجرد جهد تبذله العقول حين تستخدم في عالم الأشياء. فالأولى تحركنا وتقحمنا كلية في موضوعها. أما الثاني فإنه يقحمنا جزئيا في مجاله. والأولى تخلق علاقات بيننا وبين النظام الإنساني، والآخر يخلق علاقات بيننا وبين نظام الأشياء".[3] واستخلاصا لما ذكر، فإنه يظهر جليا التمييز الذي وضعه بن نبي بين الثقافة من جهة، والعلم والتعليم من الجهة الثانية، حيث أكد على أن الثقافة مرتبطة بعالم الأشخاص، في حين أن العلم متعلق بعالم الأشياء.

فالتجربة التي مر بها بعض الطلبة الجزائريين في المدارس الفرنسية في النصف الأول من القرن العشرين، بيّنت لنا بأن المثقف الجزائري كان أقل فاعلية من أقرانه الأوروبيين واليهود. فالمعاينة الأولى تظهر لنا بأن المردودية الاجتماعية أو فاعلية الفرد لم تكن في مستوى مواقفه الشخصية، وهذا ما يؤكد بأن المدرسة والتعليم لوحدهما لا يمكنهما تسوية مشكلة الثقافة، فالحل مرهون بشروط أخرى أوسع وأشمل.[4]

4-ثقافة الفعالية وثقافة اللا فعالية:

تظهر نتائج الفعالية في بعض الحالات، عندما يجد مجتمعا متطورا وصناعيا نفسه أمام ظروف تاريخية خاصة واستثنائية، مجبرا للرجوع إلى وسائله الأولية بعدما افتقد وسائله المتطورة نتيجة لعوامل خارجية، من أجل إعادة البناء، أي إلى الإنسان، التراب والوقت. وكمثال على ذلك فقد وجد الشعب الألماني نفسه بعد هزيمته نهاية الحرب العالمية الثانية مفتقدا لجميع الأبعاد، وخاصة سيادته السياسية، فلم يجد سوى أفكاره وسواعد أبنائه لمواجهة هذه المشاكل، وبتعبير آخر سوى طاقته

---

[1] المرجع نفسه، ص83

[2] المرجع نفسه، ص85

[3] مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، ترجمة عبد الصبور شاهين، الطبعة الثالثة، دار الفكر، دمشق-سوريا والجزائر-الجزائر، 1986، ص96

[4] Bennabi Malek, Le problème de la culture, Editions El Borhane, Algérie, 2006, p p38-39

الحيوية وثقافته الخاصة.[1] وفي توضيحه للفرق بين الثقافة والتعليم وأولوية أي منهما في خلق وبعث الفعالية وبثها في نفسية الأفراد، يعقد بن نبي مقارنة بين طبيبين، أحداهما مسلم والآخر غربي، حيث يجمع بينهما المستوى التعليمي وتفرق بينهما الثقافة. فعلى الرغم من أن تكوينهما العلمي والتعليمي واحد، بل قد يتفوق الطبيب المسلم على قرينه الغربي في مجال التخصص، غير أن ذلك لم يتح للأول بأن يكون أكثر فاعلية، على عكس الطبيب الغربي الذي يتميز بأكثر فعالية وفاعلية. وبناء على ذلك ففعالية الأفراد هي نتيجة للوسط الثقافي الذي يتربى وينشأ الفرد فيه، لا إلى المستوى التعليمي الذي يحوزه. فدرجة الفاعلية والفعالية هنا راجعة إلى البيئة الاجتماعية المختلفة التي ينتمي إليها الطبيبين، أحداهما ينتمي إلى بيئة اجتماعية وثقافية فعالة والثاني ينحدر من بيئة اجتماعية غير فعالة. وتبعا لذلك فإن الأمر سيكون مختلفا تماما إذ ما قارنا بين طبيب غربي وراعي ينتمي لنفس الثقافة فإننا سنجد بأنهما يتميزان بنفس الفاعلية والفعالية على الرغم من الفارق الكبير بينهما في المستوى العلمي والتعليمي.

وتماشيا مع ما تم ذكره فإن الثقافة بوصفها مشكلة أفكار بالدرجة الأولى مرتبطة بصفتين رئيسيتين على المستوى الواقعي: الفعالية واللافعالية، وهذا يعني أن السلبية تظهر في الثقافة طبقا للظروف المادية والمعنوية المحيطة بها وفق أي مرحلة من مراحل تطور المجتمع.[2] فالمعادلة التي تحدد الإنسان بوصفه كائنا اجتماعيا، هي التي تعطي له كل قيمته بوصفه صانعا للتاريخ، وهي التي ينبغي أن يتصحح معناها في أذهاننا، وهذه المعادلة هي التي تحدد لا فاعلية الإنسان وسلبيته أو فاعليته وإيجابيته، وهي التي يكتسبها من البيئة الاجتماعية والثقافية التي ينتمي إليها، عبر عمليات الاستدماج والامتصاص للقيم الثقافية وعمليات التمثل والاستبطان النفساني.[3]

فالإنسان بوصفه كائنا اجتماعيا تتحدد فعاليته بمحيطه الاجتماعي، فمن خلال شبكة العلاقات الثقافية في ذلك المحيط يتم تحديد فعاليته، ولهذا فإن فعالية الأفراد تبرز من خلال اختلاف مواقفهم تجاه أحداث معينة، وبالتالي أمام المشكلات الناجمة عنها، والفعالية هنا هي النتيجة المباشرة التي ينتظرها المجتمع من الثقافة المتبادلة بين الفرد والمجتمع، وهي بمثابة (المحصول الاجتماعي)، وهي تعتمد خاصة على المحيط الاجتماعي، والبيئة الثقافية التي يعيش فيها الفرد أكثر مما ترتبط بقدرات الفرد الشخصية، ولهذا لا يتوقع مالك بن نبي من المدرسة أن توجد الفعالية لدى الشخص لأن الفرد هنا لا يدين بصفاته الاجتماعية لتشكيله المدرسي، ولكن لشروط خاصة بوسطه الاجتماعي والثقافي.[4]

وفي توضيحه لمعنى الفعالية واللافعالية، يرى بن نبي أنه على الكاتب الملتزم إن أراد أن يكون فاعلا وفعالا وسط الحياة الاجتماعية، عليه بالابتعاد عن الانتماء للأطر التقليدية الضيقة كالأحزاب السياسية.

---

[1] Ibid, p p35-36

[2] نورة خالد السعد، مرجع سابق، ص114

[3] الطاهر سعود، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد-العراق، 2006، ص208

[4] نورة خالد السعد، مرجع سابق، ص115

فالمثقف والكاتب، إن أراد أن يقوم بمهمته على أحسن وجه فعليه أن يكون وحيدا وحرا.[1] فالكاتب الذي يعنيه هنا هو المثقف الجزائري الذي كان ينشط في النصف الأول من القرن العشرين إبان الفترة الاستعمارية. وهذا ما ذكره حينما قارن بين المثقف المسلم (الجزائري) والمثقف اليهودي في موضوع الثقافة والتعليم ومستوى ودرجة الفاعلية والفعالية.

5- العناصر التركيبية للثقافة:

يعتبر بن نبي أن الثقافة ليست معطى جاهز، وإنما هي التركيب العام لتراكيب جزئية أربعة هي : **الأخلاق، الجمال، المنطق العملي والصناعة**. وتفسيرا لذلك يرى المفكر بأن الثقافة هي مركب معقد ومتكون من أجزاء فرعية ذات صلات وعلاقات ضرورية، ومن ثم لا يمكننا الحديث عن الثقافة في ظل غياب فرع من فروعها أو إهمال جزء من أجزائها، لأنها كل متكامل ووجود الكل (الثقافة)يقتضي بالضرورة تواجد وترابط جميع الأجزاء المكونة لها.

ومن هذا المنطلق فإن الثقافة في صورتها الحية، هي وحدة ذات أجزاء مترابطة ومتماسكة فيما بينها بروابط داخلية تحددها عبقرية الشعب الذي وضعها مطابقة لأخلاقه وأذواقه وتاريخه.[2] ومن هنا يؤكد بن نبي بأنه لا يمكن تصور مفهوم ومعنى للثقافة في ظل فقدان عنصر من عناصرها المعنوية والروحية أو المادية، أي الأفكار أو الأشياء. وهنا يظهر اختلاف المفكر عن غيره من المفكرين الغربيين الذين تناولوا موضوع الثقافة، أين يحصرها فريق في البعد الفكري والروحي فقط، في حين يربطها الفريق الآخر في بعدها المادي فقط.

ومن هنا فإن مشكلة الثقافة لا تكمن في الفرد، ولا هي ترجع إلى المجتمع بل هي تكمن في العلاقة التي تربطها ببعضها البعض، ولهذا فإن المظاهر الثقافية لن تفيد من يريد أن يبني ثقافة في مجتمع خلو من الثقافة والهدف، وبالتالي فإن أي تعريف للثقافة لا يراعي الوسائل اللازمة لتركيبها في ذلك المجتمع هو تعريف لا يفيد، ولهذا لا بد من تعريف يسمح بتركيب الثقافة في جميع الظروف.[3]

أ. المبدأ الأخلاقي: إن جميع المبادئ الأخلاقية، دينية كانت أو لا دينية إنما تنتهي إلى هذا الأساس المقدس الذي يرتفع فوقه بناء الإنسانية الأخلاقي، كما أنه هو الذي يؤمن نشاطها المشترك.[4] وتنطوي وجهة النظر هذه على أن المبدأ الأخلاقي هو الركيزة الأساسية والدعامة المركزية، والتي لا يمكن لأي مجتمع أو جماعة أن تستغني عنه في بناء وتشكيل ثقافتها الخاصة.

---

[1] Malek Bennabi, Colonisabilité, articles de presse réunis, choisis, annotés et préfacés par Abderrahmane Benamara, Editions Dar El Hadhara, Alger, 2003, p111

[2] مالك بن نبي، شروط النهضة، مرجع سابق، ص100

[3] مالك بن نبي، حديث البناء الجديد، ترجمة عمر مسقاوي، دار الفكر، بيروت-لبنان، د ت، ص25

[4] مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، مرجع سابق، ص95

ب- الذوق الجمالي: إن الأفكار هي المنوال الذي تنسج عليه الأعمال، وهي تتولد من الصور المحسة الموجودة في الإطار الاجتماعي فتنعكس في نفس من يعيش فيه، وهنا تصبح صورا معنوية يصدر عنها تفكيره، فالجمال الموجود في الإطار الذي يشتمل على أشكال وألوان وروائح وأصوات، يوحي للإنسان بأفكاره ويطبعها بطابعه الخاص من الذوق الجميل أو القبح المستهجن.[1]

وتماشيا مع هذا يجد الإنسان في نفسه نزوعا إلى الإحسان في العمل وتوخيا للكريم من العادات، ويتم ذلك بواسطة الذوق الجميل الذي ينطبع فيه فكر الفرد.[2] واستنادا إلى هذا يظهر التكامل بين المبدأ الأخلاقي والذوق الجمالي، حيث يدفع الأول إلى غرس القيم الجمالية وتنمية الأذواق في نفسية الأفراد، وبالمقابل يؤدي الثاني (الذوق الجمالي) إلى الارتقاء والسمو بالقيم والمعايير الأخلاقية.

ج- المنطق العملي: هو الكيفية التي يرتبط فيها العمل بوسائله ومقاصده، وذلك حتى لا يكون هناك استسهال أو استصعاب شيئا دون مقياس، وتبعا لذلك فالمنطق العملي يستمد معاييره من الوسط الاجتماعي وما يحتويه من إمكانيات.[3] أي أن المنطق العملي بالمفهوم (البنّابي) هو ترشيد الوسائل والإمكانيات وفق الأهداف والغايات التي يحددها المحيط الاجتماعي حسب مقاصده.

د- التوجيه الفني أو الصناعة: مفهوم الصناعة هنا ليس بالمعنى الضيق للكلمة، بل هو مفهوم واسع، حيث يشمل كل المهن والفنون والقدرات، كما أن تطبيقات العلوم تدخل في مفهوم الصناعة. بل حتى حرفة الراعي نفسها لها على الرغم من أنها تبدو للبعض على أنها مهنة زهيدة ومتواضعة، في حين أن المجتمعات المتقدمة تعير اهتماما كبيرا لها وتمنحها مكانة وقيمة اجتماعية.[4]

واستخلاصا لذلك فإنه لا يمكننا تصور وجود صناعة وفنون وأذواق جمالية بلا أساس أخلاقي، لأن الصلة جد وثيقة بين كل هذه العناصر، والتي يعتبر المبدأ الأخلاقي أساسها الأول، لأنه لو تم إلغاءه فالنتيجة المباشرة ستنعكس على باقي العناصر، أي إذا تم إلغاء الأساس الأخلاقي واستبعاده فهو بالضرورة إلغاء للعناصر الأخرى واستبعادها.

6-التجارب الاقتصادية والتنموية التي تأثر بها مالك بن نبي:

شهد النصف الأول من القرن العشرين أحداث عالمية كبرى، وعلى رأسها الحربين العالميتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945)، هاتين الحربين كانتا نتيجة حتمية للتطور العلمي والاقتصادي التي شهدها العالم الغربي، وهذا ما أدى إلى ظهور الصراع بين القوى المتنافسة حول التوسع لضمان المواد الأولية والنفوذ في البلدان المستعمَرة. هذه المرحلة هي التي عاشها وشهدها المفكر الجزائري مالك بن نبي (1905-1973)، وهذا ما جعل منه شاهدا على العصر، كما جعل منه مفكرا متميزا نتيجة لاستفادته من هذه التجارب.

---

[1] مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، مرجع سابق، ص82

[2] المرجع نفسه، ص82

[3] المرجع نفسه، ص85

[4] المرجع نفسه، ص88

1-6-التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية:

إن ألمانيا –بعدما تعطلت تماما سفينتها في نهاية الحرب العالمية الثانية- أقلعت بمقدار 45 ماركا للرأس فقط. لكن الاستثمار الحقيقي كان في رأس كل مواطن ألماني وفي عضلاته، وبصورة أشمل وأدق كان في تصميم الشعب الألماني، وفي التراب الألماني على الرغم من فقره، وعلى الرغم من أنه كان محتلا.[1] إذ لم يكن مشروع (مارشال) الاقتصادي السبب الرئيسي في نهضة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وإنما كان احد المنشطات لعملها الجبار، في تلك التجربة الرائدة المعبرة عن إرادة حضارة، استطاع بفضلها الشعب الألماني استعادة مكانه الذي يفرض وجوده في عالم الاقتصاد، بصورة تجعل المراقبين ينعتون هذه التجربة بـ (المعجزة).[2]

فهذه التجربة ليست خاصة بـ (الدم الألماني)، أي العرق كما يعتنقه (روزنبيرج)، بل هي معجزة تتكرر كلما تحرك النشاط البشري على أساس إرادة حضارية، كما تكررت فعلا في أقصى بلاد الشرق، تجربة اليابان الرائعة التي لم تعد هذه الدولة إلى مركزها الدولي قبل الحرب، بل أصبحت تحتل اليوم الرتبة الثالثة في العالم اقتصاديا. فـ (المعجزة) إذن لا تتوقف على حقنة مالية لأن اليابان لم يتلقى أي حقنة من نوع (مشروع مارشال)، ولا تتوقف المعجزة أيضا على العِرق لأننا ما نعلم أن الشعب الألماني من عِرق آري.[3]

2-6-التجربة السوفياتية بعد الثورة البلشفية:

لعله كان (للاستثمار المالي) أثر كحقنة سيروم تقوي جهازا لا زال ضعيفا في النهضة الصناعية، التي قامت في الاتحاد السوفيتي بعد ثورة 1917، مهما كان في هذا الاحتمال من ضعف بعد أن أعلنت الثورة إلغاء جميع القروض الأجنبية، ولكن الأمر الذي لا جدال فيه هو أن (الاستثمار الاجتماعي) قد حقق ما سماه لينين الاقتصاد الجديد NEP، وهو الذي سيّد الاتحاد السوفيتي.[4]

فعندما نرى الاقتصاد الروسي ينجح بعد 1917، فهذا لا يعني أن آلات جديدة بدأت تنتج في روسيا، بقدر ما يعني أن شخصية جديدة بدأت تنتج، أي تنسيقا جديدا لحركات العقل واليد والمال بدأت تظهر آثاره المحسوسة، فنجاح العامل السوفيتي (استاخانوف) في إنتاج الفحم الحجري يعني أولا وقبل كل شيئ ظهور شخصية جديدة تمتاز بفعالية أكثر من الإنسان الروسي (Moujik) الذي كان قبله.[5]

وهذا الاختلاف يعود إلى أن المستوى الثقافي أو الحضاري الذي كان عليه الإنسان الروسي، لم يكن يدعو إلى تغيير كبير في نفسه، وإنما في محيطه الاجتماعي، بينما كان مستوى الإنسان الروسي قبل الثورة يدعو إلى تغيير عميق في معادلته الشخصية قبل كل تغيير خارجي. وهذه الملاحظة لها قيمتها بالنسبة إلى

---

[1] مالك بن نبي، 2002، بين الرشاد والتيه، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق- سوريا، ص172

[2] مالك بن نبي، 2000، المسلم في عالم الاقتصاد، الطبعة الرابعة، دار الفكر، دمشق- سوريا، ص ص70-71

[3] المرجع نفسه، ص71

[4] مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص193

[5] مالك بن نبي، 2009، تأملات، الطبعة التاسعة، دار الفكر، دمشق- سوريا، ص59

تشخيص المشكلات وكيفية مواجهتها، فالطفل لا يشعر بها، وإن واجهها فإنه يواجهها بمنطق الأشياء لا بمنطق الأفكار. فعمر الإنسان الروسي كان عمر الطفل من الناحية النفسية، فكان على الثورة أن تغير منطقه الاجتماعي، بتغيير معادلته الشخصية.[1]

وعليه فعمليا يجب أن تسير النظرية الاقتصادية جنبا إلى جنب مع النظرية السياسية، كيما تحيل المبدأ النظري إلى قانون للعمل والنشاط، فتضمه بذلك إلى دوافعه وإلى نسقه وأسلوبه. ولقد تكوّن علم الاقتصاد الاشتراكي على يد ماركس وانجلز. ولكن تأثيره بدأ مع تكوين الضمير الاشتراكي منذ ثورة أكتوبر 1917، فلقد صب نشاط لينين ومدرسته مبدأ الاقتصاد الاشتراكي في الشعب الروسي، وفي عقليته، وفي حركته وديناميكيته. فالاقتصاد الاشتراكي إذن هو ثمرة التوفيق بين علم وهو العلم الماركسي وبين (ضمير) هو وعي الطبقات. من غير أن نصدر هنا حكما مطلقا، أي حكما على هذا التوفيق كقيمة إنسانية وإنما كقيمة اقتصادية، فإننا نقرر أنه هو الذي ولّد ما يسمونه بـ (الطفرة الإنتاجية Economie de choc).[2]

3-6-التجربة الصينية بعد الثورة الثقافية:

إن الصين الحديثة، صاحبة المعجزة الكبرى في هذا القرن، خرجت من العدم فتحوّلت معالمها، كما حولت، من أجل بناء سدودها وطرقها، المليارات المكعبة من التراب، لا بالآلات الحافرة والناقلة، المفقودة في بلد في مرحلة النشوء، ولكن بفضل سواعد أبنائها وعلى أكتافهم. تحدوهم الأسطورة المعبرة عن طاقة الإنسان عندما تحركه إرادة حضارية، فتذكروا أن جدهم (يوكنج) حوّل الجبال. وإذا دلت هذه الأسطورة على شيئ، فإنما تدل على استقلال العمل، استقلالا مبدئيا بالنسبة إلى المال، الذي كثيرا ما يتحول من مجرد (مدخرة) لتخزين العمل، يتمرد عليه ويصبح سجّانه فلا تعود فائدته على صاحبه، بل على صاحب السجن.[3]

يضرب لنا مالك بن نبي مثالا عن الصين حيث أن "هكذا نلمس الرباط الحيوي بين اقتصاد القوت واقتصاد التنمية للبلدان النامية؛ إنما اختيار أي الطريقتين يفرض نتائجها بأكملها، خصوصا في تخطيط العمل والتوزيع، إذ لكي نحرك السواعد كلها لا بد أن نوفر القوت لسائر الأفراد. وذلك يعني في المخطط أولا، إنتاج أقصى ما يمكن من الغذاء، لتوزيعه على أليق صورة، بين ما يخزن للاستهلاك وما يوفر للتصدير في نطاق مقتضيات التنمية".[4]

---

[1] نفس المرجع، ص60

[2] مالك بن نبي، 2012، فكرة الإفريقية الآسيوية، الطبعة الثامنة، دار الفكر، دمشق- سوريا، ص ص158-159

[3] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص ص71-72

[4] مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص187

ويضيف بن نبي قائلا "إذا ما كان لنا درسا نستخلصه من تجربة الصين، فإنما هو أن المعارك الاقتصادية عندما تدور رحاها، فهي تدور حول قطب القيم الأخلاقية، وإن وسّعنا المصطلح قلنا: حول القيم الثقافية.[1]

4-6-التجربة الأندونيسية بعد الاستقلال:

لماذا أخفق تحقيق الدكتور (شاخت) في أندونيسيا، مع أنه صادر من عالم اقتصاد أجدر فقد نجح تماما المشروع الألماني تحت إشراف الدكتور (أهرارد)، بعد الحرب العالمية الثانية، أي في السنوات نفسها، مع اختلاف الظروف الأخرى من وجوه عديدة اختلافا يؤيد وجهة نظرنا.[2] فإن مشروع الدكتور (شاخت) أخفق في أندونيسيا، لأن هذا الاختصاصي أهمّل جانبا هاما في العملية الاقتصادية، وعاملا أساسيا فيها، ألا وهو الإنسان، فقد خَطَط مشروعه المذكور على ضوء معلوماته عن الإنسان الألماني، الذي يحمل في معادلته الشخصية معطيات تجربة اجتماعية سابقة، بينما لا يجد إنسان أندونيسيا في طوره الحاضر هذه المعطيات في معادلته الشخصية.[3]

وتفسيرا لذلك فإن المجتمع الإندونيسي عاش في أواخر الأربعينيات تجربة اقتصادية من تخطيط الاقتصادي الألماني (شاخت)، غير أن فشل مخططه لم يكن ليتوقعه، لِمَ التزم فيه من دقة فنية من ناحية، ولِمَ توافر في نظره من وسائل مادية وبشرية كفيلة بتحقيقه، في رقعة تمتلك كل الإمكانيات المادية والبشرية.[4] ولا شك أن (شاخت) وضع مخططه على الشروط التي يقدمها الشعب الألماني مباشرة وبطريقة آلية أثناء مرحلة التطبيق، ثم أنه لا شك طبّق هذه الشروط آليا في التجربة الإندونيسية، فتعثرت هذه التجربة بسبب مخططها (شاخت) في تقدير المعطيات البشرية في المجال الاقتصادي، لأن ذهنه يحمل لهذه المعطيات صورة واحدة تطبق في أي تجربة تجري داخل ألمانيا أو خارجها.[5]

-التكتلات الاقتصادية وضرورة تشكيل لكتلة المواد الأولية:

7-نحو اقتصاد متجاوز للأقطار:

يؤكد بن نبي بأنه يجب على البلاد العربية بوجه خاص أن تعيد النظر في تنظيم حياتها الاقتصادية، على شروط تحقيق حلقة اقتصادية كاملة داخل حدودها، متخذة أساسا شروط الاستثمار الاجتماعي في إطار المسلّمتين ربما يكون تطبيقهما في مجال الوطن الواحد، على درجة من الصعوبة، ولكنها تنخفض بقدر ما تتسع رقعة التطبيق. فأمريكا لا تستطيع تحقيق شروط الحلقة الاقتصادية الكاملة بنسبة 95% لو افترضنا أنها فقدت بعض ولاياتها: فأي تغيير في الخريطة الطبيعية- الإسكانية لوطن يغير قطعا شروط تطبيق المسلّمتين: كل فم يأكل، وكل ساعد يعمل.[6]

---

[1] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص83

[2] مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص57

[3] نفس المرجع، ص58

[4] مالك بن نبي ، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص90

[5] نفس المرجع، ص91

[6] نفس المرجع، ص101

ويضيف أن في استطاعة العالم العربي أن يعيد للتراب وظيفته الاقتصادية، حتى في الميدان الفني إذا قُرِر من ناحية أخرى استرجاع العقول العربية المغتربة لأسباب مختلفة، منها الأسباب الثقافية التي تتصل بفقدان المصوغات بشد العزائم ورفع الهِمم، إلى مستوى المسؤوليات المنوطة بالعلماء والمثقفين، في نطاق مشروع شامل تتحد فيه الأيدي والعقول والأموال في الرقعة العربية، أو في أكبر جزء ممكن منها بقدر ما تكتمل فيه شروط اقتصاد التكاملي، حتى يستأنس الناس والقادة خاصة، بأن الأوطان لا تستطيع مواجهة الظروف الاقتصادية العالمية بمفردها، تستطيع الصمود لها والنمو، إذا تكاتفت عقولها وأيديها وأموالها في ورشة عمل مشترك من أجل اقتصاد متحرر لا يخضع للضغط الخارجي.[1]

ومن بين الظواهر المعوقة لنمو الاقتصاد في الدول المتخلفة هو (إبقاء الاقتصاد في نطاق قومي محدود)، فالقومية الاقتصادية كالقومية السياسية فات أوانها بتأثير الحقائق الراهنة، لأن الاقتصاد يتطور نحو الاشتراكية القومية في الداخل والاشتراكية الدولية في الخارج... فالاشتراكية لا يجب أن تفسر تفسيرا مذهبيا، بل هي في الحقيقة جعل وسائل الإنتاج في حوزة الملكية الجماعية بحيث تُدار لصالح المجتمع كله (مقولة لنهرو).[2]

وعليه فإذا كانت هذه الصيغة في صورة سوق عربية مشتركة، فإن أصحابها سيجدون قطعا في النموذج الأوروبي دلالات مهمة، خصوصا من حيث فكرتها المبدئية التي حركت الهمم، عندما وجدت الدول الأوروبية نفسها، بعد الحرب العالمية الثانية، أمام كتلتين عملاقتين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. إن الواقع الاقتصادي في القرن العشرين، يدل على أن المنظمة الاقتصادية الكلاسيكية لا تستطيع في حجم الوطن، جمع الوسائل الكافية لتنمية هذا الوطن، وبالتالي فإنها لا تستطيع المنافسة في السوق العالمية أمام الكتل الاقتصادية المتكاملة.[3]

8-كتلة المواد الأولية لمواجهة الكتلة النقدية:

يمكن للدول المتخلفة أن تنشئ في مواجهة (الكتلة النقدية) (كتلة المادة الأولية). وبعبارة أخرى، إذا كان مبدأ الاقتصاد الموحد صادقا في الميادين الزراعية والصناعية في الاقتصاد الأفرو أسيوي، فإنه أيضا صادقا في ميدان المواد الأولية لمواجهة الإستراتيجية المالية للتروست بصورة فاعلة، وبصفة عامة لمواجهة إرادة القوة، خاصة إذا كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لعلاج بعض ألوان الشذوذ العرضي في سوق المواد الأولية.[4]

وتبعا لذلك فإن العالم الثالث في حاجة ملحة إلى تشريع متقن، يُطبق بطريقة قهرية وبإتقان بين البلاد النامية، لفرض نظام ضروري لمصلحتها في سوق المواد الخام؛ تطبيقا يكون معه (مصرف المواد الخام) هيئة تنسيق، وفي الوقت نفسه محكمة تُدين كل مخالفة للقانون المقرر، أي تحكم في كل حالة

---

[1] نفس المرجع، ص102

[2] مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، المرجع السابق، ص168

[3] مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص165

[4] مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، المرجع السابق، ص172

تنشأ فيها أزمة) سوق سوداء تعتدي علينا؛ من الخارج، وهذا أشبه بمزاحمة المركب الكيميائي للمادة الخام إضرارا بنا، أو من الداخل بسبب سوء التصرف.[1]

وفي هذا الإطار فإن كل محاولة تنمية ما هي إلا سراب، وكل تبادل اقتصادي تفرضه سلطة العملة فهو إجحاف. إنه ليس تحت تصرف العالم الثالث وسيلة تساعده في الوضع الراهن على تنفيذ برامج تنمية سوى المواد الأولية التي يمتلكها، فإذا كانت هذه المواد في السوق العالمية رهينة البورصات تصبح خطط التنمية صعبة أو مستحيلة.[2]

9-النظم الاقتصادية وضرورة إيجاد البديل الاقتصادي:

الاقتصاد في الغرب صار منذ قرون خلت ركيزة أساسية للحياة الاجتماعية، وقانونا جوهريا لتنظيمها. أما في الشرق فقد ظل على النقيض من ذلك في مرحلة الاقتصاد الطبيعي غير المنظم حتى إن النظرية الوحيدة التي تناولت تأثير العوامل الاقتصادية في التاريخ، وهي نظرية ابن خلدون قد ظلت حروفا ميتة في الثقافة الإسلامية، حتى نهاية القرن الأخير. فلم يقبل المجتمع الشرقي تحت تأثير احتياجاته الداخلية على وضع نظرية اقتصادية كما حدث في المجتمع الغربي، حين وضع الرأسمالية أو الشيوعية.[3]والسبب في ذلك راجع إلى أن المرحلة التي عاشها ابن خلدون كانت مرحلة خروج حضارة عربية إسلامية من التاريخ، وإعلان بداية حضارة غربية.

ولأجل ذلك فإنه لم يُقبِل على هذا بسبب ما انطوى عليه من نفسية خاصة منعقدة على (الزهد) كمثل أعلى منذ قرون، وإنَ فقها اقتصاديا يستلهم خطته ومفاهيمه من مثل كهذا، ويصدر عنه لا يمكنه بدّاهة أن يعبر بالدقة نفسها عن فكرة (المنفعة) الخاصة بالرأسمالية، أو عن فكرة (الحاجة) الخاصة بالنظرية الماركسية، فالزهد والمنفعة والحاجة ثلاث حقائق لا يمكن أن تدخل في اطراد اجتماعي واحد، وفي واقع اقتصادي واحد. فقد كان إذن عنصر تنافر أساسي بين الأوضاع الشخصية الموروثة في البلاد الأفرو آسيوية وبين التكوينات الاقتصادية التي وضع أسسها العصر الاستعماري.[4]

ففي الاتجاهين كليهما نراه في محاولة تركيب روح إسلامية على جسم أجنبي يرفضها وترفضه؛ لأنه حتى في تجربته الاشتراكية المطبقة في بعض البلدان العربية، فهو يحاول تسخير جسم مفصول عن (روحه الشيوعي).[5]وهذا ما دفع بن نبي للاجتهاد بغية التخلص من التبّعية سواء في شكلها الإيديولوجي أو

---

[1] مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص152

[2] نفس المرجع، ص150

[3] مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، المرجع السابق، ص156

[4] نفس المرجع، ص156

[5] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص45

نموذجها الاقتصادي، وذلك بتأكيده على ضرورة إيجاد النموذج الخاص بالعالم الإسلامي والذي لن يتأتى إلا من خلال الاستثمار في الخصوصيات الأخلاقية والثقافية للمجتمع.

9-1-النظام الاقتصادي الرأسمالي وعيوبه:

يذهب بن نبي إلى أن الأخصائي المسلم وهو في سعيه لإيجاد وسيلة للإقلاع الاقتصادي، سرعان ما يجد نفسه أمام الكثير من التناقضات والمفارقات، فهو إن جنح إلى الرأسمالية فسرعان ما يصطدم بإباحيتها، القائمة على المبدأ الذي عبّر عنه آدم سميث "دعه يعمل دعه يمر". ولا يصطدم المسلم بإباحيتها فحسب، أي بروحها فقط، بل سيصطدم أيضا بشروطها أو بعض شروطها الفنية؛ لأن الرأسمالية تقتضي استثمار المال بوصفه الوسيلة الوحيدة لدفع عجلة الاقتصاد، وإذا بها تلجأ إلى عملية تجميع الأموال وتركيزها في مؤسسات معينة كالبنوك، لتقوم هي بتوظيفها وتوزيعها في القطاعات الإنتاجية المختلفة، على أساس الربا في عمليتي التوظيف والتوزيع.[1]

وإذا بالمسلم الذي اختار هذا يغوص في محاولة تخليص الرأسمالية من الربا، لأنه محرم في شريعته. وكأنه من الناحية الفنية يحاول أن يخلص جسد من روحه، ويرجو أن الجسد سيبقى حيا وسيقوم بمهمته. وإن نجح في إيجاد حل نظري في قضية الربا يطابق الفقه الإسلامي، فيكون كأنه وجد روحا لا يضمه جسد، أو تناقض مع جسده؛ لأن نظام البنوك يرفض هذا الروح وهو يرفضه، فيبقى الحل النظري معلقا عمليا، لأن صاحبه انطلق من أساس مسلّمة استثمار المال بصفته منطلق للديناميكا الاقتصادية، دون أن يراجع هذا المبدأ نفسه.[2]

فترابط الأخلاق بالاقتصاد يكاد يكون منتفيا في الإيديولوجيا الليبرالية الرأسمالية، كما يفيد من جهة أخرى، أنه كلما كان هناك فائض في الإنتاج، كلما كان البلد ناميا، وكلما كانت كفتا ميزانية مجتمع متعادلتين، كان المجتمع راكدا. أما إذا كانت كمية الإنتاج منخفضة، وكان الطلب على الاستهلاك متزايدا باستمرار، كان هذا المجتمع يتجه نحو الانهيار بخطى حثيثة.[3] فالغاية الاقتصادية عند مالك بن نبي حتى وإن لم تنفي البعد الربحي غير أنها تتمركز خاصة حول البعد الأخلاقي والإنساني.

9-2-النظام الاقتصادي الاشتراكي وسلبياته:

في خضم البحث عن النموذج الاقتصادي الأمثل قد يلتفت المسلم، بعد خيبة أمله في الرأسمالية، في الاتجاه الأخير، في اتجاه الاقتصاد الاشتراكي، لا لأنه يحبذ منطلقاته المذهبية غالبا، بل لأنه بعدما شاهد مساوئ الرأسمالية وتناقضاتها أخلاقيا وتقنيا مع الفقه الإسلامي، يشاهد نجاح الخطط الاشتراكية في الاقتصاد. وهنا أيضا، يصطدم المسلم مع بعض جوانب هذه الخطط المتعارضة مع الفقه

[1] نفس المرجع، ص42

[2] نفس المرجع، ص42

[3] بدر الدين مرزوقي، الأسس الحضارية للظاهرة الاقتصادية في فكر مالك بن نبي، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد29، 2016، ص672

الإسلامي، مثل تحديد الملكية الخاصة أو إلغائها، بقطع النظر عن التعارض الأساسي بين المادية والإسلام، تعارضا أعمق من الليبرالية، أو قضية الربا.[1]

إن النظرية الماركسية التي ترد المشكلة الإنسانية كلها إلى العوامل الاقتصادية تغفل بعض الأشياء الجوهرية في الظاهرة الاجتماعية أو تغض من شأنها. ولكن هذه النظرية صادقة في الحدود التي يمكن أن تفسر فيها الظاهرة الاجتماعية تفسيرا اقتصاديا.[2]وهنا يكمن الفرق بين التصور (البنابي) للظاهرة الاقتصادية والتفسير الماركسي للمجال الاقتصادي، حيث يقرأ بن نبي الظاهرة الاقتصادية في إطارها الاجتماعي الكلي، في حين يحصرها ماركس في الجانب المادي الضيق.

ويذهب مالك بن نبي في نقده لمفهوم رأس المال بالنسبة للنظرية الماركسية المادية، هذه النظرية التي تجعل من رأس المال هو العامل الرئيسي الذي تدور حوله كل العملية الإنتاجية وبالتالي الاقتصادية. "فتحديد رأس المال ذاته من زاوية أخرى باعتباره آلة اجتماعية تنهض بالتقدم المادي، لا آلة سياسية في يد فئة رأسمالية، كما عالجها ماركس ومدرسته، وذلك حتى يرتفع من الأذهان الغموض الذي يحيط ببعض المفاهيم الاقتصادية بسبب فهمٍ خاطئ لمفهوم (رأس المال) ناشئ من عدم فهمنا للمعنى الديناميكي لهذا المصطلح العلمي".[3]

9-3-النظام الاقتصادي البديل عند مالك بن نبي:

يجعل مالك بن نبي من التوجيه المنهجي للعمل شرطا عاما أولا، ثم وسيلة خاصة لكسب الحياة بعد ذلك، لأن هذا التوجيه –حين يتحد مع توجيه الثقافة، وتوجيه رأس المال- يفتح مجالات جديدة للعمل.[4] بيد أن الإسلامي الحديث عند مواجهته المشكلات الاقتصادية، نراه بأنه يضيّق على نفسه مجال اجتهاده، بمقتضى مسلَّمات ضمنية يمكن حصرها في مسلَّمتين اثنتين: فهو يفكر أولا على أساس أن الموجود من المناهج الاقتصادية هو ما يمكن إيجاده. والمسلّمة الثانية تعتبر أن النشاط الاقتصادي لا يمكن من دون تدخل المال، سواء في صورة استثمار، تنظمه وتشرف عليه قطاعات خاصة أو استثمار تسيطر عليه سلطة سياسية، فيما يسمى بالقطاع العام.[5]

9-3-1-المعادلة الإنسانية:

إن فعالية العوامل الإنسانية البسيطة ليست مضمونة في سائر الظروف. فهي مشروطة بظروف تاريخية ونفسية معينة، يمكن أن نحددها سلبيا فنقول: إن هذه الشروط لا تتحقق في مجتمع لا يزال في مرحلة الطفولة، أي لا زال مرتبطا بمنطق الأشياء، يعيش في المرحلة التي نطلق عليها ما قبل الحضارة.

---

[1] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص ص43-44

[2] مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، المرجع السابق، ص155

[3] مالك بن نبي، شروط النهضة، المرجع السابق، ص110

[4] نفس المرجع، ص108

[5] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص42

وهكذا يمكننا أن نحدد التخلف بعد أن حددناه بأرقام متوسط الدخل السنوي، على أنه الحالة الاجتماعية التي يكون عليها إنسان ما قبل الحضارة، الإنسان الذي يضع مشكلاته في حدود الأشياء.[1]
ولتوضيح أهمية العامل الإنساني يعقد مالك بن نبي هذه المقابلة بين العامل الإنساني والميدان الاقتصادي

الإنسان	الاقتصاد
-اليد والوقت -عقول -تركيز العمل	-وسائل الإنتاج -إطارات فنية -تركيز رؤوس الأموال

بالنظر إلى هذا الجدول البسيط يتبّين من اللحظة الأولى، أن القيم الاقتصادية المذكورة في العمود الثاني صادرة كلها عن الأسباب المذكورة في العمود الأول، حتى بالنسبة إلى تركيز رؤوس الأموال، إذا لاحظنا أن المال ما هو إلا العمل المخزن في صورة متنقلة. فمن الواضح أن الإنتاج الميكانيكي نفسه والإطارات الفنية، وفعالية رؤوس الأموال، وبكلمة أخيرة جميع القيم الاقتصادية، ترتبط من حيث التأثير والفعالية، بمجالات خاصة تتصل بالعوامل الإنسانية.

وتأسيسا على ذلك فإن أي مشورة تهدف إلى وضع نظام اقتصادي أو إصلاح نقائصه ينبغي إذن من حيث المبدأ –ويصعب عند التطبيق- أن تضع في حسابها العناصر الغير اقتصادية، أي في بداية أي تجربة اجتماعية، لا يكون الأمر فقط في أن نحل معادلة اقتصادية، بل أن نكيّفها طبقا لمعادلة شخصية معينة. وأي تجربة تغفل في بدايتها هذه العلاقة الأساسية لا تكون سوى تجربة نظرية مقضي عليها بالفشل. ولو أردنا أن نستخلص من هذا الكلام نتيجة صادقة لبناء اقتصاد أفرو أسيوي، فمن اللازم أن نفكر في الشروط الفنية التي يتطلبها التوفيق بين معادلة إنسانية معينة خاصة بالبلدان المتخلفة، وبين المعادلة الاقتصادية الخاصة بالقرن العشرين.[2]

إن الاختصاصي تكلم لنا عن مقومات الاقتصاد، فذكر وسائل الإنتاج، وسرعة الإنتاج، وعن الإطارات الفنية، وعن تركيز رؤوس الأموال. فأخذنا بهذه المصطلحات بالحرف، وِفق معناها في القاموس، وانزلقنا هكذا في التقليد الاقتصادي، وأصبحنا نعمل في الحقل الاقتصادي بوسائل دون وسائل غيرنا لأننا لا نملك وسائلهم، ودون وسائلنا لأننا لا نعرف قيمتها الواقعية، في مشروع جرى تقديره بأفكار تحجرت حين تناولناها، وأصبحت لا تسير مع ظروف حياتنا الخاصة. يجب إذن أن نعيد النظر في القضية على أساس أن وسائلنا ليست في رصيد ثروة صناعية مجهزة بكل الطاقات الميكانيكية، وإنما في رصيد ثروتنا الطبيعية المجهزة بالطاقات البشرية.[3]

9-3-2-الشروط النفسية والثقافية:

[1] مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص61

[2] مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، المرجع السابق، ص159

[3] مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص55

إن الحياة الاقتصادية لا ترتبط فقط بأجهزة ذات طابع فني ومالي وتنظيمي، بل هي قبل ذلك مرتبطة بأجهزة نفسية موجودة في المعادلة الشخصية لدى الفرد الذي يفكر في الخطط والذي ينفذها. وهذه المعادلة ليست من المعطيات البسيطة التي نجدها تلقائيا في الجهاز الميكانيكي الذي نقتنيه لتجهيز مصنع، ولكنها شيئ يُكتسب، جنبا إلى جنب مع تكوين ونمو ثقافة.[1]

فمن اللازم أن نتناول المشكلة الاقتصادية في البلدان النامية عموما والإسلامية منها على وجه الخصوص من أساسها، أي ابتداء من عناصرها النفسية. وفي هذا المستوى يكون حلها منحصرا في تكوين (وعي اقتصادي) بكل ما يستتبعه في التكوين الشخصي للفرد، وفي عاداته، وفي نسق نشاطه، وفي مواقفه أمام المشكلات الاجتماعية.[2] ليست المشكلة إذن مشكلة مالية بل هي مشكلة نفسية فنية ألا وهي مشكلة (توجيه رأس المال).[3]

وطالما لم تتوضح فكرة الاستثمار في البلدان المتخلفة، وبقيت خاضعة لسلطة المال، فإنها –مهما كان مبدؤها السياسي- لن تكتشف قدرتها الاقتصادية الحقيقية. والمشكلة هذه التي تفرض شرطا مسبقا على مشروعات تلك البلدان، ليست في الواقع من الصنف الاقتصادي بالمعنى الضيق للكلمة، ولكنها – قبل ذلك- مشكلة نفسية ثقافية، أو بعبارة أخرى هي من الصنف الإيديولوجي مع توسيع معنى هذه الكلمة. فهذه البلاد تعيش نتائج صدمة ثقافية تحرمها من حرية التصرف في أكثر من ميدان.[4]

ولأجل ذلك فإن مالك بن نبي يعي تمام الوعي بأن الانتقال من التنظير إلى التطبيق الواقعي، ليس عملية أوتوماتيكية سهلة. لهذا يرى ضرورة استيعاب كافة الشروط النفسية والفنية اللّازمة، أي أن يكون المُخطِط واثقا من نفسه، واعيا بحجم التحديات الحقيقية عند تخطيطه الاستراتيجي لمختلف المراحل من أجل الإقلاع الاقتصادي Le décollage économique. فالإرادة الفردية والجماعية إذا تحركت، حوّلت البلد إلى ورشة اجتماعية كبرى، يتعلم أصحابها في طريقها أنه بالإرادة (La volonté) يكتشف الإمكان والقُدرة (Le pouvoir). فالعالم الإسلامي يمكنه من خلال مسلَّمة (العمل) أن يتجاوز الرأسمالية أو الاشتراكية شريطة أن ينجز ثورته الثقافية في المكان والزمان، على مستوى عالم أفكاره، عالم أشخاصه وعالم العلاقات الاجتماعية.[5]

9-3-3-الإرادة الاجتماعية:

إن مبدأ اقتصاديا لا يمكن أن يكون له أثره، ومقدرته التامة على التأثير إلا في الظروف التي يتفق فيها معه تجربة اجتماعية معينة.[6]إن وطنا متخلفا لا بد له أن يستثمر سائر ما فيه من طاقات. يستثمر

---

[1] مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص ص156-157

[2] مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، المرجع السابق، ص162

[3] مالك بن نبي، مستقبل الإسلام، ترجمة بركات شعبان، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا-بيروت- لبنان، ص، 76، د ت

[4] مالك بن نبي ، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص192

[5] بدر الدين مرزوقي، المرجع السابق، ص ص670-671

[6] مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، المرجع السابق، ص158

عقوله وسواعده ودقائقه كافة، وكل شبر من ترابه، فتلك هي العجلة الضخمة التي يجب دفعها لإنشاء حركة اجتماعية واستمرار تلك الحركة. وعند ذلك فقط، إذا جاء نصيب من الخارج يضاف إلى الاستثمار العام، فإنه قد يكون حقنة تزيد في قوة جسم تكونت قوته من ذاته، حين اكتشف قوته الاقتصادية الحقيقية.[1]

ففي الميدان الاقتصادي يجب على الدول المتخلفة أن تكتشف قدرتها الحقيقية، التي لا توجد على محور (القدرة المالية)، ولكن على محور (القدرة الاجتماعية). وطالما لم تقم البلدان المعنية بهذه الخطوة من أجل تحررها النفسي- الثقافي، فإن تحررها الاقتصادي يصعب او يستحيل... وعلى ضوء ذلك لا يمكن القول إن ثمة (ظاهرة يابانية) من ناحية، و (ظاهرة صينية) من ناحية أخرى، وإنما هنالك (ظاهرة اقتصادية) واحدة تحققت، طبقا لشروط ذاتية، في بلدين تختلف إيديولوجيتهما اختلافا مطلقا.[2]

9-3-4-القيم الروحية والأخلاقية:

يؤكد بن نبي على أن التنمية لا تشترى من الخارج بعملة أجنبية، فهناك قيم أخلاقية واجتماعية وثقافية لا تستورد، وعلى المجتمع الذي يحتاجها أن يلدها. والتنمية من تلك القيم، إنها لا تُستورد بل تصنع في المكان نفسه.[3] أي أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تكون إلا في إطار الخصوصية الثقافية والاجتماعية لأي مجتمع كان، وخاصة بالنسبة للمجتمعات العربية الإسلامية التي لها رصيد ثقافي وحضاري وأخلاقي يمّكنها من إيجاد الحلول من خلال تفعيل هذا الرصيد فقط.

فالشروط الأولية للإقلاع الاقتصادي تصنف كما يلي: -فلاحته وهي تنقص أو تزيد بدرجة وسائله البدائية. –ما يملك من مواد خام. -العمل المتوقع الذي يمكن تحويله إلى عمل واقع يُعَد بالساعات. إن هذا هو سائر الرصيد الاقتصادي لوطن متخلف في ساعة الصفر من إقلاعه. وسائر العوامل الأخرى فهي إضافية: إذ كل قرض أو استثمار يأتي من الخارج لا يمكن أن يكون القاعدة التي يقوم عليها مخطط ما.[4]

ومن أجل دفع الآلة الاجتماعية في الحركة، يجب أن يقوم التخطيط على مسلّمة مدرجة كمبدأ عام لكل تشريع اجتماعي اقتصادي ألا وهي: (كل الأفواه تستحق قوتها، وكل السواعد يجب عليها العمل).[5]فيما نشير إليه ونلح فيه، فإن المبدأ الذي أشرنا إليه يوضع في بداية الإطراد، ليكون مبدأ فنيا في أساس التخطيط. وعلى ضوء ذلك لا بد لتقنية التخطيط أن تتغير كلها لتكون مطابقة لذلك الأساس، وبالتالي فإننا نقول: إن إطعام سائر الأفواه وتشغيل السواعد كافة في بلد متخلف ليس إلا وهما، إذا ما فكر هذا البلد في استثماره على أساس رأسمالي. أما إذا فكر على أساس ماركسي فإنه مجرد أمنية حلوة.[6]

---

[1] مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص196

[2] نفس المرجع، ص ص192-193

[3] مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، المرجع السابق، ص195

[4] نفس المرجع، ص173

[5] نفس المرجع، ص175

[6] نفس المرجع، ص181

ووفقا لرؤيته الشاملة، وانطلاقا من كونه مفكرا مسلما، يتخذ من العصر الأول للإسلام مرجعية ومرتكزا يذهب مالك بن نبي إلى اعتبار المجتمع الإسلامي أجدر من يحقق له وللإنسانية التجربة، التي تعيد إلى عالم الاقتصاد أخلاقيته، وتتلافى بذلك انحرافات التي تورطت فيها الرأسمالية، كما ينجو من ورطة الماركسية المادية التي سلبت الإنسان ما يميزه عن الأشياء والآلات.[1]

10-مفهوم الوقت عند مالك بن نبي:

إن كل عمل من الأعمال يحتاج إلى وقت أو مدة زمنية، كما أن كل إنتاج حضاري يتطلب مدة من الزمن. وحين يكون هناك منطق في استغلال الوقت تصبح لكل ثانية قيمتها الاجتماعية، وكل عمل مثمر يحتاج إلى الوقت وحسن استغلاله. فأهمية الوقت جد مهمة في الحضارة. لأن عجلة الزمن تسير إلى الأمام ولا تعرف الرجوع إلى الوراء، ومن هنا وجب استغلال الوقت في ما ينفع الإنسان والمجتمع،وفي الصناعة والإنتاج وتحقيق الثروة.[2]

إن الدول والشعوب حظوظها متساوية فيما يخص الزمن، سواء كانت متقدمة أو متخلفة، ولكن الفرق يكمن في أين يقضي كل منهما وقته. فالوقت في حياة الشعوب المتخلفة مهملا، وعلى العكس عند الشعوب المتقدمة التي أدركت بأن الحضارة ما هي إنتاج وسائل حضارية واقتصاد ينمو في أوقات معينة، وبذلك فالوقت لا يذهب هباء في حياة الأمم المتحضرة على عكس الشعوب المتخلفة.[3]

11-الرؤية الاستشرافية عند مالك بن نبي لظاهرة التصحر والجفاف:

يعتبر مالك بن نبي من السباقين الذين تناولوا ظاهرة الجفاف التي باتت تهدد الغطاء النباتي وتعيق الزراعة في الجزائر، وكنتيجة مباشرة لذلك أصبحت ظاهرة التصحر ظاهرة تهدد الأراضي الصالحة للزراعة. "فالتصحر ظاهرة طبيعية تعمل في صمت، وبصفة مستمرة، زاحفة نحو الشمال، وهذا ما يزيد من حِدة الجفاف ونقص التساقط. ولهذا ينتقد مالك بن نبي الحلول السطحية والإدارية التي تركز على نتائج الظاهرة وتتجاهل أسباب تفاقمها.[4]

وفي ظل الجفاف والتصحر الذي تعرفه المناطق السهبية في الجزائر، يقترح مالك بن نبي استبدال زراعة الحبوب التي أصبح إنتاجها في تناقص مستمر بزراعة)فاكهة الهندي)، هذه الفاكهة التي تتميز بمقاومة الجفاف من جهة، ومن جهة ثانية، نظرا لاستخداماتها في صناعة أنواع من الزيوت، والتي يمكن استغلالها وتصديرها إلى الخارج، وهذا ما يمكن من أن يعود بعدة فوائد على سكان هذه المناطق، والحيلولة دون هجرتهم نحو المدن الساحلية أو التعرض للفقر والمجاعة.[5]

---

[1] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، المرجع السابق، ص83

[2] سليمان ملوكي، النظرية الاقتصادية عند مالك بن نبي من خلال ثلاثية: توجيه رأس المال، توجيه العمل ونوجيه الوقت، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المرجع السابق، ص126

[3] نفس المرجع، ص131

[4] Bennabi Malek, 2003, colonisabilité, Op cit, p p224-225

[5] Ibid, p225

كما يؤكد مالك بن نبي على ضرورة إنشاء مصالح خاصة من أجل تجديد التراب وذلك عبر تكثيف عمليات التشجير لخلق التوازن البيئي، وجلب تساقط الأمطار، والذي يؤدي بدوره تجديد الغطاء النباتي ومحاربة ظاهرة التصحر. وينطلق بن نبي في التأكيد على ذلك من خلال استفادته من التجربة الأمريكية في مجال استصلاح الأراضي، والذي غيَر بشكل عميق وجه البوادي الأمريكية في خلال عشرين سنة فقط، ولذلك يرى أنه بالإمكان تطبيق نفس التجربة على التراب الجزائري، أين أصبح فيه الإنسان مهدد بفقدان مصدر قوته اليومي.[1]

12-نتائج الدراسة:

-الإنسان هو الرأسمال الحقيقي، والفاعل الرئيسي في إحداث أي نهضة اقتصادية.

-لا يمكن إقامة اقتصاد قوي ومستقل في إطار بلد واحد فقط، بل الاقتصاد القوي يتطلب اتحادات وتكتلات على مستوى عدة بلدان لإحداث التكامل.

-البلدان المالكة للمواد الأولية مطالبة بإحداث بورصات للمواد الأولية للتأثير على أسعار هذه المواد في السوق الدولية.

-لا يوجد نموذج اقتصادي واحد يستلزم تطبيقه لإحداث نهضة اقتصادية، بل الاقتصاد محكوم بشروط نفسية واستعدادات اجتماعية وثقافية هي التي تحدد نجاحه أو فشله.

-الاقتصاد في الإسلام لا يراعي مصلحة الفرد فقط، وإنما يراعي منفعة المجتمع ككل وغرضه الأول أخلاقي قبل أن يكون مادي وربحي فقط.

-الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار الاجتماعي، أي الاستثمار في المورد البشري وذلك من خلال توفير القوت للجميع، وبالمقابل الكل يعمل.

خاتمة:

يبقى الفكر (البنّابي) عامة والاقتصادي منه خاصة بحاجة إلى دراسة ونقد وتحليل عميق، أو بعبارة أخرى بحاجة إلى التثوير بعيدا عن التقديس أو التدنيس. فالنظرية الاقتصادية عند مالك بن نبي لم تكن محاولة للتوفيق ما بين الاقتصاد الماركسي الاشتراكي والفكر الليبرالي الرأسمالي، بل هي محاولة لتجاوز كلا المدرستين، واللتين حتى وإن اختلفتا في الرؤية والتصور إلا أنهما يتفقان حول مادية الاقتصاد بعيدا عن أي خلفية أخلاقية. وما يؤكد ذلك هو الواقع الذي يعيشه العالم جراء النزعة المادية العمياء، فبالنسبة للتوجه الاقتصادي الاشتراكي فقد أظهر عجزه عن معالجة الأزمات الاقتصادية، وفشله في تحقيق الرفّاه الاقتصادي للأفراد والمجتمعات على السواء. أما النظام الاقتصادي الرأسمالي فقد زاد في

[1] Ibid, p p233-235

مراكمة الثروة والأموال في يد قلة قليلة من رجال الأعمال على حساب تفقير مئات الملايين من الشعوب، بل أصبحت هذه القلة تتحكم في مصير العديد من شعوب العالم وصانعة لسياسات دول عظمى.

وما يحسب لمالك بن نبي أنه كان سابقا لعصره، إذ تنبأ بالعديد من الأزمات الاقتصادية التي سيشهدها العالم الرأسمالي والاشتراكي معا. كما أن ظاهرة التصحر والجفاف التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا نتيجة لغياب التشجير ووضع سياسات واضحة وطويلة الأمد، قد سبق وإن حذر منها منذ خمسينيات القرن العشرين، وهذا ما تشهده الجزائر ومنطقة شمال إفريقيا منذ سنوات، وهي في تزايد مستمر .

قائمة المراجع:

1- الطاهر سعود، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، مركز دراسات الفلسفة والدين، المحرر: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد- العراق 2006

- بدر الدين مرزوقي، الأسس الحضارية للظاهرة الاقتصادية في فكر مالك بن نبي، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد29، 2016

3- سليمان ملوكي، النظرية الاقتصادية عند مالك بن نبي من خلال ثلاثية: توجيه رأس المال، توجيه العمل وتوجيه الوقت، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد العاشر، د ت

4-مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين، الطبعة الرابعة، دار الفكر ودار الفكر المعاصر، دمشق-سوريا، بيروت-لبنان، 1984

5-مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-سوريا، 1986

6-مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، ترجمة عبد الصبور شاهين، الطبعة الثالثة، دار الفكر، دمشق-سوريا والجزائر-الجزائر، 1986

7-مالك بن نبي، حديث البناء الجديد، ترجمة عمر مسقاوي، دار الفكر، بيروت-لبنان، د ت

8-مالك بن نبي، بين الرشاد والتَّيه، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق-سوريا، 2002

9-مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، الطبعة الرابعة، دار الفكر، دمشق-سوريا، 2000

10-مالك بن نبي، تأملات، الطبعة التاسعة، دار الفكر، دمشق-سوريا، 2009

11-مالك بن نبي، الفكرة الإفريقية-الأسيوية، الطبعة الثامنة، دار الفكر، دمشق-سوريا، 2012

12-مالك بن نبي، مستقبل الإسلام، ترجمة بركات شعبان، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيد، بيرو-لبنان، د ت

13--نورة خالد السعد، *التغير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي* الطبعة الأولى، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة- المملكة العربية السعودية، 1997

14- Malek Bennabi, Mondialisme, préfacés par Benamara Abderrahman, Edition Dar El hadhara, Alger- Algérie, 2004

15- Malek, Bennabi, colonisabilité, préfacés par Benamara Abderrahman, Edition Dar El hadhara, Alger- Algérie, 2003

16- Malek Bennabi, Le problème de la culture, Editions El Borhane, Algérie, 2006